

The Relationship between Strategic Culture and the Change in Japan's Security and Defense Policy

Omar yassin

Fadi Khalil

Ali Abbas

Abstract

Objective: The study aims to shed light on the concept of Japan's dominant strategic culture and its stance on changes in Japan's security policy, as Japan's decision-makers are seeking to adopt a new security policy that keeps pace with the regional and international changes in its security environment after the end of the Cold War, represented by the rise of China besides North Korea's missile threats; however, Japanese public opinion considers these changes a violation of the principles of the Japanese constitution and the strategic culture of Japan which is characterized as an anti-militarism culture. The study used the System Analysis Approach to analyze the impact of internal variables (the political elite, political parties, and public opinion), in addition to the external variables represented by the regional and international security environment, and the transformation process represented by responding and interacting with internal and external variables in order to reach the outputs adopted by the political elites. **Results:** The study concluded that the strategic culture of Japan is still characterized by the anti-militarism stance at the present time, and despite its influence on security and defense policies, the political elites have succeeded in creating a new security identity that adapts to external changes. However, this doesn't mean that strategic culture will remain peaceful in the near future, but it may become more flexible in responding to external threats in case Japan faced an external shock. This shock may be represented by more aggressive actions from China or North Korea.

Key words: Strategic Culture, Security Policy, Security Identity, Public Opinion, Japan.

العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية والتغيير في السياسة الأمنية والدفاعية لليابان

عمر الجميلي(*)

فادي خليل(**)

علي عباس(***)

ملخص:

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الثقافة الإستراتيجية المهيمنة في اليابان وموقفها من التغيرات في السياسة الأمنية لليابان؛ حيث يسعى صناع القرار في اليابان إلى اتباع سياسة أمنية ودفاعية جديدة تواكب بها التغيرات الإقليمية والدولية في بيئتها الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة، المتمثلة بصعود الصين، بالإضافة إلى التهديدات الصاروخية لكوريا الشمالية، في حين يعتبر الرأي العام الياباني هذه التغيرات في السياسة الأمنية انتهاكاً لمبادئ الدستور الياباني والثقافة الإستراتيجية لليابان، التي تتسم بأنها ثقافة مضادة للنزعة العسكرية. **المنهجية:** تستخدم الدراسة منهج تحليل النظم في تحليل تأثير المتغيرات الداخلية المتمثلة في القيادة السياسية (النخبة السياسية) والأحزاب السياسية والرأي العام، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية المتمثلة في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وعملية التحويل المتمثلة في الاستجابة والتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية لنصل إلى المخرجات التي تبنتها النخب السياسية. **فوائد الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن الثقافة الإستراتيجية لليابان ما زالت تتسم بالموقف المضاد للنزعة العسكرية في الوقت الحالي، وعلى الرغم من تأثيرها على السياسة الأمنية والدفاعية، فإن النخب السياسية نجحت في إيجاد هوية أمنية جديدة تواكب المتغيرات الخارجية، لكن هذا لا يعني أن الثقافة الإستراتيجية ستبقى مسالمة في المستقبل القريب، ويمكن أن تصبح أكثر مرونة في الاستجابة للتهديدات الخارجية في حال تعرض اليابان لصدمة خارجية، تتمثل في إجراءات محتملة أكثر عدوانية من قبل الصين أو كوريا الشمالية.

المصطلحات الأساسية: الثقافة الإستراتيجية، السياسة الأمنية، الهوية الأمنية، الرأي العام، اليابان.

(*) كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، سوريا.

(**) كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، سوريا.

(***) كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، سوريا.

مقدمة:

لقد شكلت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ثقافة إستراتيجية، هيمنت على المجتمع الياباني بصورة عامة، اتسمت بأنها ثقافة «مضادة للنزعة العسكرية»، التي حلت محل الثقافة الإستراتيجية ذات «النزعة العسكرية» التي اتسمت بها الإمبراطورية اليابانية عندما قامت بتوسيع نفوذها عن طريق القوة العسكرية وغزو الدول القريبة منها قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، وهو ما يدل على أن اليابان قد شهدت تحولاً كبيراً في ثقافتها الإستراتيجية؛ نتيجة الإرادة الخارجية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تقييد القوة العسكرية اليابانية وتحجيمها من خلال فرض دستور مسالم في عام 1947، كما حصل مع ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، والنتيجة أن إمكانية وجود تحول جديد في الثقافة الإستراتيجية سيبدو دائماً مقبولاً، ولو كان تدريجياً نتيجة متغيرات خارجية جديدة قد تطرأ.

تتجه النخب السياسية اليابانية نحو إنشاء هوية أمنية جديدة للدولة تعكس وجهة نظر إحدى الثقافات الفرعية، التي تحاول من خلالها تغيير الثقافة الإستراتيجية المهيمنة على الداخل؛ حيث تذرع صناع القرار بأنها الحد الأدنى من الإجراءات في مسألة الأمن والدفاع للوقوف أمام التحديات التي تواجهها اليابان في بيئتها الإقليمية الأمنية، وأطلق رئيس الوزراء شينزو آبي على هذه الإصلاحات مفهوم «السلام الاستباقي»، الذي يعزز رغبة اليابان في السلام والالتزام بالقانون الدولي من خلال زيادة قدراتها الدفاعية والأمنية لحماية أمنها وسيادتها؛ حيث قامت حكومة اليابان بزعامة شينزو آبي بمحاولات جادة لإعادة تفسير المادة 9 من الدستور الياباني؛ كون هذه المادة تعتبر النص الأساسي المؤطر لثقافتها المعادية للنزعة العسكرية. ونجحت إدارة آبي أيضاً في عام 2014 في اجتياز تفسير بند الدفاع الجماعي عن النفس، وبرر الدفاع الجماعي عن النفس بأنه تدبير مضاد للتهديد المتزايد من قبل الصين وكوريا الشمالية.

إن الوضع الراهن للبيئة الإقليمية والدولية الأمنية المحيطة باليابان يتيح في الواقع مزيداً من الفرص والحجج للنخب السياسية للضغط من أجل تعديل المادة 9 من الدستور الياباني ومحاولة الدفاع عن سياستها الأمنية الجديدة، وإقناع الرأي العام الياباني بهذه الإجراءات الحكومية. في 2012 و2016 نجح الحزب الليبرالي

الديمقراطي (LDP) في تأمين أغلبية ساحقة في انتخابات مجلس الشيوخ؛ مما أتاح فرصاً لإدارة أبي للشروع في مراجعة المادة 9 من الدستور والعمل على إجراء تغييرات جوهرية في السياسة الأمنية لليابان. يرافقها أيضاً ضغوط خارجية من حليفها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبحث عن شريك موثوق به في منطقة شرق آسيا لمواجهة الصين وتهديدات كوريا الشمالية.

مشكلة الدراسة وتساولاتها:

على الرغم من أن الثقافة الإستراتيجية للمجتمع الياباني ما تزال تتسم بالموقف المضاد للنزعة العسكرية؛ حيث الدستور هو الداعم الرئيس لهذه الثقافة، الذي التزمت به حكومات اليابان المتتالية منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية حتى مع انتهاء الحرب الباردة، إلا أن السياسة الأمنية المتغيرة بعد الحرب الباردة التي تتجه نحو زيادة التسليح والإنفاق العسكري وتشيط دور قوات الدفاع الذاتي لمواجهة الأخطار الخارجية يعتبر انتهاكاً لمبادئ الثقافة الإستراتيجية اليابانية ومحاولة لتغيير الهوية الأمنية التقليدية المسالمة لليابان من بعض صناعات القرار، لكن في الوقت نفسه تعتبر السياسة الأمنية الجديدة حقاً طبيعياً لليابان واستجابة مباشرة وغير مباشرة للتهديدات التي تحيط بها في بيئتها الإقليمية؛ ومن ثم تكمن مشكلة البحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية وموقفها من التغيير الذي طرأ على السياسة الأمنية في اليابان. ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تثير التساؤل الآتي:

- ما طبيعة العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية اليابانية والتغييرات في السياسة الأمنية التي تسعى إليها النخب السياسية؟

يتفرع عن التساؤل الرئيس للدراسة عدة تساؤلات فرعية، منها:

- 1 - ما مفهوم الثقافة الإستراتيجية اليابانية؟ وما مدى تأثيرها على السياسة الأمنية والدفاعية؟
- 2 - هل ستتغير الثقافة الإستراتيجية اليابانية لتصبح مساندة للسياسة الأمنية الجديدة؟
- 3 - ما أهم المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية والتغيير في السياسة الدفاعية؟ وما أهم التغييرات التي قامت بها حكومة اليابان في سياستها الأمنية لمواجهة التهديدات الإقليمية؟

- 4 - هل يمكن للأحزاب اليابانية وصناع القرار التخلي عن الثقافة السلمية المضادة للنزعة العسكرية من خلال تبني هوية أمنية جديدة من أجل مواجهة التهديدات الخارجية، التي تمس أمن اليابان؟
- 5 - هل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التحالف الأمريكي - الياباني، إلى أن تفرض على اليابان ثقافة إستراتيجية جديدة من خلال دفعها للمزيد من الإجراءات الأمنية لمواجهة التغيرات الإقليمية؟

فرض الدراسة:

يمكن اعتبار العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية والتغيير في السياسة الأمنية والدفاعية لليابان علاقة جدلية في ظل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، وفي الوقت الراهن ساد الاعتقاد بين الباحثين بأن التغيرات الأمنية الإقليمية والدولية المحيطة باليابان ربما ستسهم في تغيير الثقافة الإستراتيجية المضادة للنزعة العسكرية في اليابان، مثلما أسهمت في تغيير السياسة الأمنية والدفاعية لليابان. بالنتيجة تمثل المتغيرات الداخلية والخارجية متغيراً مستقلاً، أما العلاقة الجدلية: فهي متغير تابع.

منهجية الدراسة:

استعين بمنهج تحليل النظم، الذي يعتبر عناصر التحليل الرئيسة هي: (المدخلات): وهي العوامل والمتغيرات، سواء الداخلية أو الخارجية، التي تؤثر في النظام السياسي، و(عملية التحويل): وهي الاستجابة والتفاعل مع هذه العوامل والمتغيرات، و(المخرجات): وهي قرارات النظام السياسي التي تستجيب لهذه المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية. وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم لتحليل تأثير المتغيرات الداخلية المتمثلة في القيادة السياسية (النخبة السياسية) والأحزاب السياسية والرأي العام. والمتغيرات الخارجية المتمثلة في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وعملية التحويل المتمثلة في الاستجابة والتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية لنصل إلى المخرجات التي تبنتها النخب السياسية؛ نتيجة التداخل بين الثقافة الإستراتيجية والتغيير في السياسة الدفاعية والأمنية.

أهمية الدراسة:

تعتبر الثقافة الإستراتيجية إحدى الوسائل المهمة التي يمكن من خلالها معرفة السياسة الأمنية للدولة في حقل العلاقات الدولية؛ فهي تعكس وتبين موقف المجتمع

والرأي العام تجاه سياسة الدولة في قضية معينة، وفي دولة مثل اليابان تتمتع بنظام ديمقراطي، تعتبر الثقافة الإستراتيجية عاملاً مؤثراً على سلوك صنّاع القرار والنخب السياسية وقراراتهم، وعليه؛ فإن أهمية الدراسة تأتي من أهمية مفهوم الثقافة الإستراتيجية ودرجة تأثيرها على السياسة الأمنية وسلوك صنّاع القرار.

أهداف الدراسة:

- 1 - تبيان مدى ارتباط الثقافة الإستراتيجية بالسياسة الأمنية في اليابان.
- 2 - توضيح الأسس والمبادئ التي قامت عليها الثقافة الإستراتيجية اليابانية.
- 3 - تقييم البيئة الأمنية الإقليمية المحيطة باليابان وتوضيح سلوك اليابان في الاستجابة للتهديدات الأمنية المحيطة بها.
- 4 - تحليل مدى ابتعاد حكومة اليابان وصنّاع القرار عن مبادئ هذه الثقافة؛ من أجل مجابهة التهديدات الإقليمية التي تحيط باليابان، المتمثلة في الصين وكوريا الشمالية.
- 5 - معرفة التعديلات التي طرأت على التحالف الإستراتيجي بين اليابان والولايات المتحدة.
- 6 - فهم الجدل الدائر بين الرأي العام والأحزاب اليابانية وموقفهما من السياسة الأمنية للحكومة اليابانية.

مختصرات الدراسة:

- BMD: منظومة الدفاع الصاروخي الباليستي.
- SDF: قوات الدفاع الذاتي اليابانية، ASDF: قوات الدفاع الذاتي الجوية، MDF: قوات الدفاع البحرية.
- JDA: وكالة الدفاع اليابانية، MOD: وزارة الدفاع اليابانية.
- LDP: الحزب الليبرالي الديمقراطي، JSP: الحزب الاشتراكي الياباني.
- DJP: الحزب الديمقراطي الياباني، JCP: الحزب الشيوعي الياباني.

مصطلحات الدراسة:

الهوية الأمنية: وهي تمثل متغيراً مهماً يعكس طبيعة السلوك الأمني للدولة عامة؛ حيث يمكن فهم الهوية الأمنية للدولة من خلال الممارسات الأمنية والدفاعية التي تنتهجها النخب السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي لحماية الأمن القومي، وتعتبر الهوية الأمنية عنصراً مهماً في تحديد الثقافة الإستراتيجية للدولة.

الثقافة الإستراتيجية: وهي تعتبر أداة تحليلية مهمة تفسر السلوك الإستراتيجي الأمني للدولة في حقل العلاقات الدولية؛ فهي تعكس وتبين موقف المجتمع والرأي العام تجاه سياسة الدولة الدفاعية والأمنية؛ حيث ترتبط الثقافة الإستراتيجية والهوية الأمنية ارتباطاً وثيقاً بتحديد السياسة الأمنية والدفاعية للدولة.

عقيدة يوشيدا: وهي نسبة إلى رئيس الوزراء الياباني «شيجيرو يوشيدا» من 1948 إلى 1954، الذي أسس لسلمية اليابان والتوجه نحو التنمية الاقتصادية والاعتماد الكلي على الولايات المتحدة لحماية اليابان أمنياً وعسكرياً من التهديدات الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية. (للمزيد انظر: yoshida doctrine).

المادة 9 من الدستور الياباني: نصت المادة في الدستور على أن "يتطلع الشعب الياباني بصدق وإخلاص إلى السلام العالمي القائم على العدل والنظام، ويتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للأمة وعن التهديد أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية". من أجل تحقيق نص المادة، لن يحتفظ بالقوات البرية والبحرية والجوية، فضلاً عن إمكانات الحرب الأخرى. لن يعترف بحق الدولة في الحرب. (The constitution of Japan).

ضريح ياسوكوني: وهو معبد وضريح يقع في مدينة طوكيو، أنشئ في عهد الإمبراطور الياباني مييجي في عام 1869، يضم رفات قادة يابانيين من الجيش الإمبراطوري السابق، متهمين بجرائم حرب من قبل الدول المجاورة، وخاصة الصين وكوريا، وتعتبره رمزاً سيئ السمعة للحقبة التوسعية للإمبراطورية اليابانية (yasukuni shrine).

مبادئ اليابان غير النووية الثلاثة: هي تصريح لرئيس الوزراء الياباني السابق إيساكو ساتو، من 1964 إلى 1972، وقد صرح أمام البرلمان في عام 1967 أن (اليابان لن تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية ولن تنتجها ولايسمح بإدخالها الأراضي اليابانية)، هذا التصريح لم يتم تشريعه كقانون ملزم، لكنه عكس الشعور الشعبي والسياسي السائد في أن تكون اليابان دولة مسالمة وغير نووية.

متغيرات الدراسة:

وفقاً لفرورض الدراسة الرئيسة فإن متغيراتها ستكون على النحو الآتي:

متغيرات محلية: القيادة السياسية (النخبة السياسية) والأحزاب السياسية والرأي العام.

متغيرات إقليمية: الصعود الصيني ومحاولة الهيمنة الإقليمية، بالإضافة إلى التهديد الصاروخي لكوريا الشمالية.

متغيرات دولية: التحالف الأمريكي - الياباني.

الدراسات السابقة:

تهدف دراسة (2016) Withitwinyuchon إلى تسليط الضوء على الهوية الوطنية وسياسة اليابان الدفاعية المتغيرة بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال استخدام الهوية الوطنية كمتغير تابع نتيجة المتغيرات التي حصلت في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، وتوصلت الدراسة إلى أن اليابان لم تغير من هويتها الوطنية بشكل جذري، ولكنها تغيرت بشكل تدريجي بسبب المتغيرات في البيئة الأمنية الدولية لما بعد الحرب الباردة، وهذا يعني أن اليابان لم تتخلص حتى الآن من ثقافتها المناهضة للعسكرية، على الرغم من التطور الأخير لسياسة الدفاع اليابانية ومحاولة إعادة تفسير الدستور نتيجة التحول في الإستراتيجية الأمنية للدولة وتغيير معتدل في هويتها الوطنية.

يستعرض تقرير (Smith, 2014) أولويات السياسة الخارجية والمحلية لليابان بعد الحرب الباردة في ظل التنافس الداخلي بين الأحزاب اليابانية من أجل الوصول إلى السلطة، والجدال المستمر بين الأحزاب اليابانية حول طبيعة التحالف بين الولايات المتحدة واليابان، ومن ناحية أخرى يتناول التقرير موقف السياسة المحلية لليابان وتأثيرها على التحالف، بالإضافة إلى موقفها من اندلاع التوترات مع الصين بشأن جزر سينكاو/ دياويو، ودور التحالف تجاه أمن اليابان، في ظل بيئة متغيرة تمثل تحدياً للسياسات الداخلية.

تناولت دراسة (Oros, 2014) الثقافة الإستراتيجية لليابان وإمكانية وجود ميزة رابعة مميزة للثقافة الإستراتيجية من خلال الإطار الأوسع للهوية الأمنية؛ بحجة أن هنالك تطوراً وتغيراً في الثقافة الإستراتيجية ولكن ليس ضمن المستوى الذي يضمن

تحولاً كاملاً عن الثقافة المهيمنة الحالية التي تتسم بأنها ثقافة مضادة للعسكرية؛ بسبب المؤسسات الداعمة للثقافة الحالية، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة، مفادها أنه على الرغم من التطور الذي حصل في الممارسات الأمنية لليابان بسبب تغير البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة، فإن الثقافة المضادة للعسكرية مازالت تؤثر على هويتها الأمنية. وقد استعين بهذه الدراسة لتوضيح سمات الثقافة الإستراتيجية لليابان.

تعبيراً على الدراسات السابقة، ستقوم هذه الدراسة بالتركيز على الهوية الأمنية والثقافة الإستراتيجية لليابان؛ نتيجة ارتباط إحداهما بالأخرى، وفي حالة اليابان تعتبر العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية والهوية الأمنية علاقة جدلية؛ نتيجة تبني النخب السياسية لهوية أمنية جديدة، تواكب التغيرات في البيئة الأمنية لليابان، وإن وحدات النظام الدولي تنظر إلى سياسة الدولة الخارجية في محصلتها النهائية، على الرغم من الخلافات في السياسة الداخلية لليابان وموقف الثقافة الإستراتيجية من التغير الحاصل في الهوية الأمنية، وقد استفيد من توظيف الهوية الأمنية أداة تحليل توضح الممارسات الأمنية اليابانية المعاصرة، لكن ستوظف في هذه الدراسة من نقطة أن الهوية الأمنية مثلت إرادة النخب السياسية في فرض هوية أمنية جديدة، تحاول بها التأثير على الثقافة الإستراتيجية المضادة للنزعة العسكرية. كما أن البيئة الأمنية المتغيرة تؤثر على الهوية الأمنية، وربما تؤثر أيضاً على الثقافة الإستراتيجية.

الإطار النظري للدراسة:

من أجل توضيح الثقافة الإستراتيجية اليابانية، على وجه الخصوص، لا بد بداية من التطرق إلى الثقافة الإستراتيجية بشكلها العام ضمن الإطار النظري بشكل مختصر ودقيق؛ حيث تعتبر أداة تحليلية تفسر السلوك الإستراتيجي الأمني للدولة، ومن خلال عرض بعض الأدبيات حول الثقافة الإستراتيجية نجد أن أليستر جونستون قد لخص مراحل تطور نظرية الثقافة الإستراتيجية من حيث الأجيال وحددها بثلاثة أجيال. ظهر الجيل الأول خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين، وقد قام جاك سنايدر بتحليل سياسة الردع السوفييتي في دراسته التي أجرتها مؤسسة RAND عام 1977، وخرج بنقطة، مفادها أن لكل دولة طريقته الخاصة في تفسير الأحداث الدولية، مبيناً أن طريقة تفكير السوفييت تجاه سياسة الردع النووي تختلف عن طريقة تفكير الأمريكيين، وهذا يرجع إلى اختلاف في الثقافة الإستراتيجية، وقام

بتعريف مصطلح الثقافة الإستراتيجية بأنها مجموع الأفكار والاستجابات العاطفية المشروطة وأنماط السلوك المعتادة التي يتشاركها أعضاء المجتمع الإستراتيجي الوطني فيما يتعلق بالإستراتيجية النووية (Snyder, 1977).

يعتبر كولين جراي أيضاً باحثاً مؤثراً من الجيل الأول، من خلال عمله «الإستراتيجية النووية والأسلوب الوطني». يعرف جراي الثقافة الإستراتيجية بأنها «تشير إلى أنماط من التفكير والعمل فيما يتعلق بالقوة، وتتبع من إدراك التجربة التاريخية الوطنية، ومن التطلعات إلى السلوك المسؤول على الصعيد الوطني. (Gray, 1986). وفقاً لمنظور الجيل الأول، فإن الثقافات الإستراتيجية تتشكل من خلال عدد من العوامل المستقرة نسبياً؛ مثل الخبرات التاريخية والشخصية الوطنية والجغرافيا، وهي تؤدي باستمرار إلى أنواع معينة من السلوك. انتقد جونستون هذا الرأي مجادلاً بأن الجيل الأول لم يصل إلى تفسير واضح بشأن العلاقة السببية بين الثقافة الإستراتيجية والسلوك الإستراتيجي للدولة؛ كون الجيل الأول يستبعد إمكانية الفصل بين الثقافة الإستراتيجية والسلوك الإستراتيجي (Johnston, 1995).

منذ حقبة الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الجيل الثاني بتطوير مفهوم الثقافة الإستراتيجية، وكان من أبرزهم برادلي كلاين الذي تأثر بمفهوم غرامشي للهيمنة. افترض باحثو الجيل الثاني وجود انفصال بين الثقافة المعترف بها للدولة والسلوك الذي تعرضه، وكذلك بين العقيدة السرية والعقيدة العلنية. بدأ المنظرون يفترضون أن تفكير المجموعة المهيمنة في الدولة - الحكومة أو النخب الحاكمة - هو الذي يحدد ما تفعله الدولة. ولا توجد عملية مهيمنة تؤدي إلى ظهور الثقافة الإستراتيجية للدولة (Hinton, 2020)؛ بمعنى آخر يُنظر إلى الثقافة الإستراتيجية على أنها فقط أداة للهيمنة السياسية في مجال صنع القرار الإستراتيجي، يتحكم بها النخب السياسية والعسكرية (Johnston, 1995). هذا يعني أن الجيل الثاني يجادل بإمكانية أن ترتفع النخب السياسية المهيمنة على القيود التي تشهها الثقافة الإستراتيجية بينما ينتقد باحثون آخرون هذا الاستنتاج.

سعى الجيل الثالث منذ تسعينيات القرن العشرين - الذي يعتبر أليستر جونستون جزءاً منه - إلى جعل الثقافة الإستراتيجية مفهوماً قابلاً للاختبار بالمعنى الوضعي. يتم ذلك من خلال معالجة «الثقافة الإستراتيجية» متغيراً مستقلاً و«السلوك» متغيراً تابعاً؛ إذ إن الثقافة الإستراتيجية تؤثر على السلوك من خلال تقديم «مجموعة محدودة

ومرتبة من التفضيلات الإستراتيجية الكبرى» لصانعي السياسات والتأثير على كيفية تعلم أعضاء هذه الثقافات من التفاعل مع البيئة الأمنية. محور هذه النظرية هو التمييز بين الثقافة الإستراتيجية وسلوك الدولة. يعتمد جونستون هذا النهج؛ من أجل عزل الثقافة الإستراتيجية متغيراً مستقلاً؛ ومن ثم قياس قوتها السببية فيما يتعلق بسلوك الدولة (Johnston, 1995). أما كريستوف؛ فيعتقد أن إحدى نقاط القوة في نظرية الثقافة الإستراتيجية تكمن في قدرتها على التنبؤ بقرارات السياسة الخارجية، ويضيف أنه على الرغم من عنصر التغيير، فإن الثقافة الإستراتيجية للدولة ثابتة بما يكفي للسماح للفرد بإصدار أحكام على الإجراءات المستقبلية (Meyer, 2011).

ما زالت النقاشات الأدبية حول الثقافة الإستراتيجية مستمرة بين الجيلين الثاني والثالث، وعلى الرغم من أن الجيل الثالث يعتقد أنه متفوق على الجيلين الأولين، فإنه يقر بوجود العديد من المشكلات مع هذا الجيل أيضاً. على سبيل المثال قام كولن جراي بانتقاد فرضية جونستون في فصل الثقافة الإستراتيجية عن السلوك الإستراتيجي؛ حيث كانت حجة جراي الأساسية هي أنه لا يمكن فصل السلوك الإستراتيجي عن مفاهيم الثقافة الإستراتيجية؛ لأن مثل هذا السلوك ينفذه حتماً أشخاص «مثقفون». بالنسبة إلى جراي، فإن عدم القدرة على فصل الثقافة عن السلوك يحول دون إمكانية فصل السبب عن النتيجة (Gray, 1999b, p. 135).

تشهد الدراسات الحديثة عملية دفع نحو احتمالية تكوين جيل رابع من أدبيات الثقافة الإستراتيجية، ولوحظ أن النقاشات والانتقادات بين الباحثين ما زالت مستمرة بخصوص نظرية الثقافة الإستراتيجية وعملية تطويرها؛ حيث ذهب بعض الباحثين - أمثال مايا كروس التي تفترض وجود ثقافات فرعية داخل المجتمع الإستراتيجي تؤثر على الثقافة الإستراتيجية لدولة ما، يؤيدها بذلك آلان بلومفيلد - إلى أن الثقافة الإستراتيجية تحتوي على ثقافات فرعية مختلفة أو عناصر متناقضة، وأنها تتنافس على الهيمنة؛ ومن ثم، فإن نموذج الثقافة الإستراتيجية لا يفترض الكثير من الاستمرارية أو التماسك المفرط (Cross, 2013; Bloomfield, 2012).

أولاً - الثقافة الإستراتيجية والهوية الأمنية لليابان:

مرت الثقافة الإستراتيجية لدولة اليابان الحديثة بثلاث مراحل مهمة، يمكن تلخيصها بما يأتي: مرحلة الانعزال عن المحيط الخارجي، ثم مرحلة العسكرية وتحكم النخب العسكرية بشؤون البلاد السياسية والتوسع العسكري للإمبراطورية اليابانية

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم مرحلة الثقافة المضادة للنزعة العسكرية بعد هزيمة اليابان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (Oros, 2014, p. 227)، وقد جاءت نتيجة التداعيات المدمرة للحرب، التي هزت كيان الدولة اليابانية، لنجد استمرارية في هيمنة هذه الثقافة حتى مع انتهاء الحرب الباردة لتشكل حالة من انعدام الثقة بين المجتمع الياباني تجاه العسكر، ونتيجة لانعدام الثقة تولد شعور بالقلق ساد التوجه العام تجاه أي محاولة حكومية وسياسية تهدف إلى فك القيود التي وضعت في الدستور الياباني ما بعد الحرب في عام 1947، التي قلصت الدور العسكري لليابان، هذه الأحداث التي نتجت عن تجربة تاريخية أظهرت ثقافة إستراتيجية يابانية مهيمنة اتسمت بطابع الرفض لأي تدخل عسكري في السياسة اليابانية ورفض أي محاولة تقوم بها النخب السياسية؛ من أجل زيادة دور قوات الدفاع الذاتي أوالمشاركة خارج الحدود لتصبح حالة شبه مؤسسية متبعة في الحياة العامة داخل اليابان، وانعكست أيضاً على سياستها الخارجية والأمنية.

مثل الدستور الحجر الأساس والداعم الرئيس لثقافة نبذ العسكرية من خلال المادة 9 من الدستور، ليضيف رئيس الوزراء السابق يوشيدا الميزيد من مبادئ السلمية في السياسة اليابانية، التي سميت لاحقاً بعقيدة يوشيدا، وأصبحت دعامة أخرى مع الدستور ترسخ الثقافة المضادة للعسكرية، واعتبرت هذه العقيدة بمرور الزمن تقليداً تسير عليه الحكومات اليابانية المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية، يدعو إلى سلمية الأمة اليابانية ويعكس حالة المسالمة لسياسة اليابان الأمنية والخارجية، وتلخص عقيدة يوشيدا بعدة مبادئ، تدعم الدستور المسالم، هي:

- (1) عدم وجود قوات مسلحة تقليدية تتدخل في صنع السياسة الداخلية للبلاد،
- (2) لن يكون هناك أي استخدام للقوة من جانب اليابان لحل النزاعات الدولية،
- باستثناء الدفاع عن النفس، (3) لن تكون هناك مشاركة يابانية في الحروب الخارجية (Oros, 2014, p. 233).

والنتيجة أن الدستور الياباني، والمادة التاسعة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى عقيدة يوشيدا والمبادئ غير النووية الثلاثة - تعتبر من سمات الثقافة الإستراتيجية، وقد انعكست على الهوية الأمنية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى بعد فترة الحرب الباردة، وعلى الرغم من وجود بعض التحديات الأمنية التي كانت تتمثل في الاتحاد السوفيتي ونفوذه والحرب الكورية وحرب فيتنام التي شاركت فيها الولايات

المتحدة الأمريكية، لكن عند مقارنة سمات الثقافة المهيمنة مع سلوك الحكومات في فترة ما بعد الحرب الباردة يلاحظ ابتعاد النخب السياسية وصناع القرار عن الهوية الأمنية التقليدية بصورة تدريجية لتعكس تطلعات صناع القرار في سلوك طريق آخر بحذر وخطأ ثابتة بحثاً عن هوية أمنية جديدة تتحدى بها الثقافة الإستراتيجية المهيمنة من خلال استمالة الرأي العام نحو القبول التدريجي بالممارسات الأمنية والعسكرية التي تسعى لها النخب السياسية لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية وإقناع الرأي العام الداخلي في التغيير التدريجي نحو التخلي عن الثقافة المضادة للعسكرية.

من خلال الهوية الأمنية للدولة يمكن فهم ديناميكية الثقافة الإستراتيجية ومدى مرونتها في التغيير نحو ثقافة إستراتيجية جديدة وخاصة في حالة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية (Oros, 2014, p. 229)؛ أي من خلال فهم الهوية الأمنية للدولة يمكن فهم الثقافات الفرعية، وخاصة ثقافة النخب السياسية التي تحاول التأثير على الثقافة الإستراتيجية المهيمنة على الدولة.

مثل الحزب الليبرالي الديمقراطي LDP بقيادة شينزو آبي أحد أبرز المطالبين بتغيير الهوية الأمنية لليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن هدف رئيس الوزراء شينزو آبي هو أن تصبح اليابان «دولة طبيعية»، يمكنها توظيف القوة العسكرية لحماية مصالح البلاد وتعزيزها. لقد توصل آبي إلى عقيدة سياسية - عسكرية - دبلوماسية موسعة، لا تزال غامضة، ولكن مختلفة بشكل واضح، لليابان، يطلق عليها اسم «مساهم استباقي في السلام». (Harner, 2015)

في عام 2007 تحولت وكالة الدفاع اليابانية JDA إلى وزارة الدفاع MOD بموافقة البرلمان الياباني كجزء من جهود رئيس الوزراء شينزو آبي في جعل اليابان دولة أكثر حزماً، مصرحاً، بمناسبة إنشاء وزارة دفاع على مستوى مجلس الوزراء لتحل محل وكالة الدفاع السابقة بأنه: «منذ انتهاء الحرب الباردة، تغير وضع الأمن القومي الذي يواجه اليابان بشكل كبير» (Lies, 2007). ومن ثم؛ تصبح مؤسسة أكثر مسؤولية ونفوذاً، وتم الموافقة على توفير تخصيص مالي في الميزانية العامة كباقي الوزارات الأخرى، وأصبح بإمكان الأفراد المنتمين إلى قوات الدفاع الذاتي المشاركة في المناقشات وتنسيق سياسات الدفاع (Japan Ministry of Defence, 2007)، بعد أن كانت السياسة الأمنية تديرها وزارة الخارجية وكانت وكالة الدفاع تحت إشراف موظفين مدنيين يتحكمون بالوكالة، ويمنعون أي عسكري من المشاركة الفعلية أو

التخطيط للسياسة الأمنية للبلاد، ويعتبر هذا الإجراء الحكومي انتهاكاً للمبدأ الأول- الذي سبقت الإشارة إليه - بسبب تدخل الضباط في السياسة الأمنية لليابان، وهو جزء من سلسلة إجراءات حكومية قامت بها حكومة شينزو آبي من أجل تشكيل سياسة أمنية جديدة.

تضمنت الإجراءات الحكومية أيضاً سلسلة من الخطوات الإصلاحية المترابطة في مجال الأمن والدفاع، ومنها:

- إنشاء مجلس الأمن القومي (NSC): وكان ذلك في 2013؛ ليصبح على غرار الهيئات الأمريكية والبريطانية من حيث الهيكلية الإدارية والعمل، ويتألف المجلس من رئيس الوزراء وأمين سر مجلس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع، وتأتي أهمية هذا المجلس في عمله من خلال تأمين تبادل المعلومات الأمنية بين الأجهزة الأمنية لتطوير التنسيق الداخلي بين الأجهزة الأمنية وإدارة الأزمات بصورة أكثر تنظيماً. (Japan Ministry of Defence, 2014).

- قانون سرية الدولة: يهدف هذا القانون إلى وضع ضوابط أكثر صرامة لمنع تسرب المعلومات المهمة داخل الدولة وخاصة الاستخباراتية منها. وضع هذا القانون لطمأنة الولايات المتحدة الأمريكية بأن المعلومات الاستخباراتية المتبادلة ستكون في مأمن في حال اطلاع حكومة اليابان عليها ولمواصلة تبادل المعلومات مع المخابرات الأمريكية من أجل ضمان أمن اليابان (TheGuardian, 2014).

- اعتماد إستراتيجية جديدة سميت بإستراتيجية الأمن القومي (NSS): وقد اعتمدت في عام 2013 وسيلة ردع، تضمن فيها اليابان أمنها وسلامة أراضيها، ودعم الاستقرار في البيئة الأمنية بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي من خلال تعزيز التحالف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية (Japan Ministry of Defence, 2014).

- مراجعة المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني (NDPG) وتطويرها: ويكون ذلك بموافقة مجلس الوزراء الياباني للعمل على تطوير عقيدة الدفاع لدى اليابان وتقييم قدرات قوات الدفاع الذاتي لها؛ لتشمل توصيات، تضمنت: إنشاء سلاح مشاة البحرية من أجل العمليات البرمائية واستعادة الجزر النائية في حالة الاعتداء عليها وتعزيز الدفاع الإلكتروني والمراقبة الفضائية وتحسين القدرات الاستخباراتية؛ حيث

تعتبر أول وثيقة وطنية يتم الإعلان فيها بصراحة عن مساعي الصين الحثيثة لتحديث قواتها العسكرية وقدراتها الصاروخية والنووية واستعراض قوتها في البحر، بالقرب من الجزر اليابانية، واعتبرته اليابان تهديداً مباشراً لها، بالإضافة إلى تهديدات كوريا الشمالية الصاروخية، وأوصت الوثيقة بضرورة تطوير قدرات قوات الدفاع الذاتي وزيادتها من الناحية الدفاعية وكذلك الهجومية؛ لمعالجة أي خطر محتمل أو حالة طارئة تهدد أمن اليابان. للمزيد راجع المبادئ التوجيهية والتحديث المستمر لها حيث يصدر في كل سنة تقييمات وتحديثات جديدة (Japanese Ministry of Defence, 2013).

- رفع الحظر المفروض على صادرات الأسلحة في 2014؛ وذلك من خلال تخفيض الأحكام التي تتحكم بصادرات الأسلحة بشرط أن تستثنى الدول التي يحدث بها صراع أو تلك الخاضعة للعقوبات الدولية من تصدير الأسلحة إليها (Sakaki, 2015, p. 19).

- زيادة الإنفاق الدفاعي والعسكري لليابان من عام 2013 حتى 2015؛ وتعتبر أكبر ميزانية خصصت للدفاع في تاريخ اليابان من أجل تعزيز قدرات قوات الدفاع الذاتي. إن الإنفاق الدفاعي يتزايد للعام الثالث على التوالي بميزانية تقدر بـ 4.98 تريليونات ين ياباني (نحو 42 مليار دولار أمريكي) في عام 2015، في حين كان الإنفاق الدفاعي في عام 2013 يقدر بـ 4.68 تريليونات ين ياباني، لكن الإنفاق الدفاعي ظل أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي (Schreer, 2015).

- تقليص وتحجيم النظام البيروقراطي الصارم الذي تمسك بعقيدة يوشيدا؛ وقد قام رئيس الوزراء السابق كويزومي بإضعاف دور مكتب تشريعات مجلس الوزراء CLB، الذي كان له الدور المركزي في فرض عقيدة يوشيدا من خلال تقديم تفسيرات دستورية صارمة للتحكم بالمشاريع المقدمة من قبل مجلس الوزراء بصفته مستشاراً قانونياً لمجلس الوزراء، من خلال دراسة مشروعات القوانين والأوامر والمعاهدات الصادرة عن مجلس الوزراء، ولم يعد بإمكان هذا المكتب التدخل المباشر وأداء دور الوسيط في الرد على استفسارات البرلمان الياباني نيابة عن مجلس الوزراء أو الوزراء، وبهذا الإجراء فرض كويزومي الإرادة السياسية على النظام البيروقراطي المعقد والصارم، الذي قيد ملف الأمن في اليابان لعدة عقود، بالثقافة المضادة للنزعة العسكرية.

تعالّت أيضاً الأصوات القومية من قبل المحافظين الذين يميلون إلى اليمين لتذكير الشعب بالمجد الإمبراطوري الياباني وتاريخه؛ فحضور شينزو آبي إلى (ضريح ياسوكوني) بعد مرور عام للاحتفال بعودته لمنصب رئاسة الوزراء بعد فوز حزبه بالانتخابات في عام 2012 هو إشارة واضحة إلى إعادة الفخر الوطني بالتاريخ الإمبراطوري لليابان؛ مما أدى إلى استهجان كل من حكومة كوريا الجنوبية والصين (BBCNEWS, 2013)؛ بسبب الماضي الإمبريالي لليابان والتوسع من خلال غزو اليابان للصين وكوريا والإرث التاريخي لهذا التوسع الذي حمل معه عمليات قتل وترويع واستعمار للشعوب قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، ومازال يرتكز في أذهان تلك الشعوب؛ مما أدى إلى تخوف حالي من عودة اليابان لنزعتها العسكرية، بالإضافة إلى ذلك جادل علناً كل من رئيس مجلس الوزراء - آنذاك - شينزو آبي، ووزير الخارجية تارو آسو في المطالبة بالحصول على قدرات عسكرية للقيام بضربات جوية استباقية ضد منشآت الصواريخ بعد التجربة النووية لكوريا الشمالية في أكتوبر 2006، وقام رئيس مجلس أبحاث السياسة في الحزب الليبرالي الديمقراطي شويتشي ناكاجاوا، ووزير الخارجية آسو بالدعوة علناً إلى بدء مناقشة خيارات اليابان النووية (Izumikawa, 2011, p. 39) رداً على تجارب كوريا الشمالية النووية، وهذا يعد انتهاكاً واضحاً للمبدأ الثاني المذكور؛ من حيث استخدام القوة أو التهديد بها، وخرقاً واضحاً لمبادئ اليابان غيرالنووية الثلاثة.

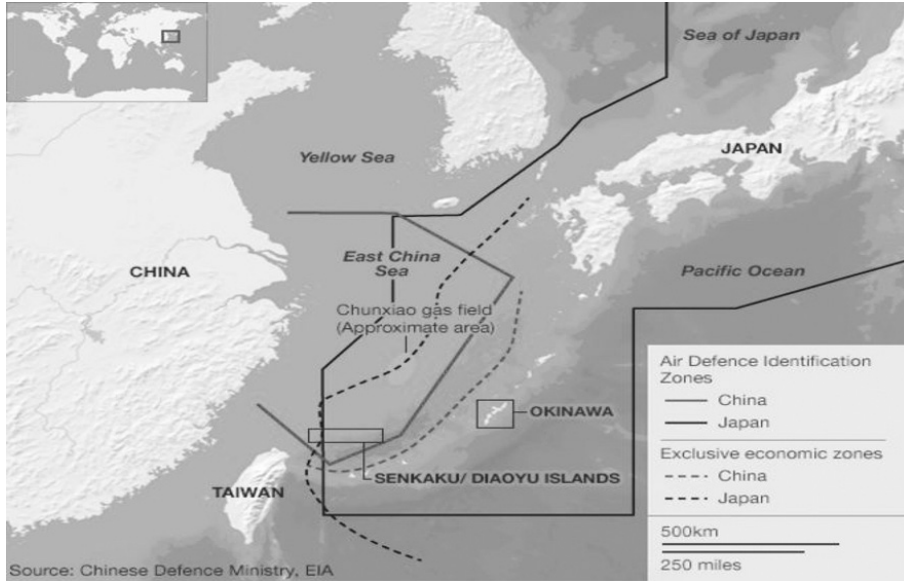
من خلال الانتشار الخارجي لقوات الدفاع الذاتي SDF فإنه على الرغم من محدودية مهامها التي تركزت في تقديم الدعم اللوجستي في الحروب الخارجية التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، شددت قوات الدفاع الذاتي على أن أنشطتها تقتصر على المساعدات الإنسانية فقط وفق ماتسمح به الأمم المتحدة والقانون الدولي (Envall, 2016, p. 7)، إلا أن هذه المشاركات الخارجية مثلت أيضاً نقطة جدال وانقسام بين الجمهور العام والأحزاب اليابانية واعتبرت انتهاكاً للمبدأ الثالث. في المقابل كان هناك إدراك متزايد في المجتمع الياباني بأن الدور العسكري المقيّد بشدة على أساس مبادئ الأمة المسالمة لم يعد شرعياً في ضوء المسؤولية الدولية المتزايدة والبيئة الأمنية الإقليمية والعالمية المتطورة في فترة ما بعد الحرب الباردة (Withitwinyuchon, 2016, p. 245).

ثانياً- البيئة الأمنية الإقليمية المحيطة باليابان؛

إن التحولات المهمة في البيئة الأمنية الإقليمية لليابان بعد الحرب الباردة هي التي دفعت أو غيرت من سياسة اليابان الداخلية والخارجية، وبخاصة السياسة الأمنية؛ نتيجة ظهور الصين كقوة إقليمية صاعدة بخطوات متسارعة في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها؛ إذ مثل الصعود الصيني عامل تهديد مباشر لليابان، بالإضافة إلى التهديدات الصاروخية والنووية المتزايدة من قبل كوريا الشمالية؛ مما دفع اليابان إلى اتخاذ إجراءات جريئة وملموسة لمواجهة هذا التهديد الجديد. إن حالة تصور التهديد في سياسة اليابان في حالة تغير وتطور بعد الحرب الباردة، تختلف عن حالة تصور التهديد في أثناء الحرب الباردة التي كانت تتمثل فيالاتحاد السوفييتي الذي يمثل الخصم السابق والحالة المهددة لأمن اليابان؛ إذ بعد أن كانت اليابان معتمدة اعتماداً كلياً على الحليف الأمريكي أمنياً وعسكرياً، عززت اليابان من سياستها الدفاعية والأمنية وفق عدة خطوات حكومية لتعكس حالة تصور التهديد الجديدة لأمن اليابان وسيادتها.

صدرت عدة كتب رسمية عن الدفاع اليابانية لعام 2016 شددت فيها اليابان على ضرورة الحزم المتزايد تجاه الصين وتحشيدها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ حيث تشعر اليابان - على وجه الخصوص - بالقلق إزاء أنشطة الصين في بحر الصين الجنوبي عن طريق العسكرية الزاحفة نحو الجزر المتنازع عليها وعمليات استصلاح الأراضي فيها؛ لجعلها منطقة عمليات عسكرية متقدمة (Gady, 2016). يمثل النزاع الإقليمي البحري المستمر بين اليابان والصين حول أحقية السيادة حول جزيرة سينكاكو / دياويو في بحر الصين الشرقي إحدى القضايا الرئيسية التي يتم عرضها في الكتب الصادرة عن وزارة الدفاع اليابانية باستمرار. قامت الصين بإرسال دوريات لخفر السواحل والبحرية الصينية؛ من أجل إعطاء إشارة إلى أن الصين لها سيادة على هذه الجزر ولن تتخلى عنها، وأعلنت الصين في نوفمبر من عام 2013 عن إنشاء منطقة تحديد للدفاع الجوي الخاص بها (ADIZ) في بحر الصين الشرقي؛ ليمتد إلى ما تعتبره اليابان مجالها الجوي الوطني، وإن هذا التحديد للدفاع الجوي من قبل الصين امتد ليشمل الجزر المتنازع عليها، تطلق عليها اليابان اسم سينكاكو، في حين تطلق عليها الصين اسم دياويو؛ لتزداد تعقيدات النزاع البحري بين البلدين (DUCHÂTEL & al., 2015).

خريطة تبين موقع الجزر المتنازع عليها سينكاكو/دياويو، ومدى تغطية منظومة الدفاع الجوي الصيني لها



المصدر: (Viewpoints: China air zone tensions bbcnews, 2013)

ردت اليابان بنشر الوسائل اللازمة للدفاع عن جزيرة سينكاكو، وركزت على وحدات تحديد المواقع وتكثيف الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وتخطط لبناء قوة دفاع ديناميكية مشتركة مع التركيز على قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، وقدرات التنقل والعمليات البرمائية، وزيادة أسطول الغواصات من 16 إلى 22 وحدة، وزيادة وحدات مقاتلي مشاة البحرية من 47 إلى 54 وحدة، والاحتفاظ بأربعة أساطيل بحرية ومدمرتين، بالإضافة إلى نشر سربي طائرات مقاتلة من طراز F-15 في قاعدة ناها الجوية والسعي نحو شراء مقاتلات F-35 من الولايات المتحدة (Japanese Ministry of Defence, 2013).

تناول تقرير صادر عن الدفاع اليابانية لتقييم البيئة الأمنية المحيطة باليابان والتهديدات الصاروخية لكوريا الشمالية، ناقش التقرير نوعية الصواريخ التي أطلقتها مؤخراً كوريا الشمالية، وقد أشار التقرير إلى استخدام كوريا الشمالية صاروخاً ثلاثي المراحل في فبراير 2016، مشتقاً من صاروخ باليستي طويل المدى، نوعه Taepodong-2، واعتبرت اليابان أن برنامج الصواريخ في كوريا الشمالية آخذ بالتطور،

بالإضافة إلى عدة صواريخ باليستية، قامت كوريا الشمالية باستعراضها أو إطلاقها، منها صاروخ KN08 الجديد (Japanese Ministry of Defense, 2016). ولمواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية، اعتمدت اليابان على ثلاث ركائز للرد العسكري، وهي: الدفاع الصاروخي - الصاروخي، والدفاع المدني، والردع النووي الموسع الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية. في عام 2003 اتخذت اليابان قراراً بشراء نظام BMD، وبدأت في نشر وحدات BMD بين قوات الدفاع الذاتي في عام 2007، وشاركت اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية في بحث مشترك لتطوير نظام معدل من الصواريخ الاعتراضية SM-3 وصواريخ PAC-3 المضادة للصواريخ الباليستية، وسيتم الانتهاء من المرحلة النهائية من SM-3 Block IIA بحلول عام 2017. تسعى اليابان أيضاً إلى تطوير تقنيات عسكرية؛ مثل الدفاعات الصاروخية الباليستية (BMD) كرد فعل لقدرات كوريا الشمالية الصاروخية (Chanlett-Avery, 2019, p. 35).

هناك تحد آخر يواجه اليابان في بيئتها الأمنية الإقليمية؛ حيث تعتبر المطالبات اليابانية المستمرة لإرجاع الجزر الأربع في منطقة الكورنيل التي احتلتها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية وتحفظ بها روسيا حتى الآن، الشغل الشاغل لأي رئيس وزراء ياباني، ومنهم شينزو آبي الذي يسعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع روسيا على الرغم من تحفظ روسيا على إرجاع الجزر لليابان حتى الآن، وهذا يعتبر تحدياً صعباً يواجه السياسة الخارجية اليابانية لم يستطع شينزو آبي حله، ومع ذلك، هناك عدة أسباب جعلت سياسة إدارة آبي السابقة تجاه روسيا قائمة على التعاون والمبادرة، بغض النظر عن الجزر إذا ما كانت ستعاد إلى اليابان أم لا. من تلك الأسباب وفي ظل التوتر الأمني الذي تشهده منطقة شرق آسيا وخصوصاً اليابان، أن مصلحة اليابان تقتضي دائماً إقامة علاقات جيدة مع روسيا؛ لكونها لاعباً إستراتيجياً مهماً في المنطقة؛ إذ إنه لا يمكن لليابان إقامة علاقات مواجهة مع الصين وروسيا في وقت واحد والسماح لهما بالتوحد ضدها؛ مما يشكل خطراً إستراتيجياً كبيراً إذا ما توحدتا ضد اليابان. في حالة افتراض استمرارية التنافس الأمني بين اليابان والصين، فإن الحفاظ على العلاقات الجيدة مع روسيا يساهم أيضاً في الاستقرار الإقليمي، ويعتبر فرصة للتفاوض المستمر حول قضية الجزر المتنازع عليها معها، وقد فضل شينزو آبي الاستمرار في التواصل مع روسيا على الرغم من العقوبات الدولية التي فرضت عليها نتيجة ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014 (Tsuruoka, 2019).

ثالثاً- التحالف الأمريكي - الياباني؛

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تركزت الإستراتيجية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط وقللت من تركيزها على منطقة آسيا؛ ومن ثم عاودت التركيز مجدداً على منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها موقف واضح في احتواء الصين عن طريق إعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادي وفق إستراتيجية «المحور»، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي أوباما (GREEN, 2016)؛ للتأكيد مجدداً على دورها السياسي والعسكري في المنطقة وتأمين مكانة اقتصادية أكبر.

عوامل خارجية عديدة أوجدت حالة من عدم اليقين لدى صانع القرار الياباني تجاه ما يحصل في بيئتها الأمنية، منها : تأزم العلاقات اليابانية - الصينية، وتهديدات كوريا الشمالية الصاروخية؛ حيث يرى صناع القرار والمحللون في اليابان أن الصين تشارك في «شكل من أشكال التوسع الزاحف في الإقليم»؛ حيث تهدف تكتيكاتها إلى «التهريب» بشكل متعجرف أو «السلوك القسري الإكراهي» (Envall, 2016, p. 10)، وهذا ما أكدته أغلب التقارير الصادرة عن معاهد الدراسات اليابانية وكتب الدفاع، وهو أن الصين تسعى إلى تطبيق سياسة جديدة أكثر حزماً في الإقليم محاولة تغيير الوضع الراهن بالإكراه من أجل تحقيق ما تسميه بمصالحها الجوهرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي (National Institute for Defense Studies, 2013, p. 2)، في المقابل هناك خوف ياباني من إستراتيجية الولايات المتحدة؛ كونها قد تتخلى جزئياً عن حلفائها في الإقليم بعد قيامها بتخفيض ميزانية الدفاع وإعادة نشر قواتها العسكرية من جديد ونقل بعض القوات من جزيرة أوكيناوا اليابانية إلى جزيرة غوام، وهذا الفعل قد دفع اليابان إلى الاعتماد على ذاتها أكثر من السابق لمواجهة التحديات الأمنية والفراغ في القوة الذي نشأ نتيجة إعادة توزيع القوات الأمريكية جغرافياً بعيداً عن شمال شرق آسيا (Envall, 2016, p. 12)

إن التأكيد الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا والمحيط الهادي دفع باليابان إلى تقديم ضمانات لحليفها الأمريكي؛ لذلك أدركت إدارة آبي أهمية تطوير التحالف وتعزيز التعاون ليصبح أقرب إلى المساواة بين البلدين، وأن تتحمل اليابان جزءاً من تكاليف هذا التحالف، وقد أعلن رئيس الوزراء شينزو آبي في زيارة إلى واشنطن في 2015 أن «سياسات اليابان ستكمل إعادة التوازن الأمريكية، وأن اليابان دعمت الجهود الأمريكية في إعادة التوازن أولاً وأخيراً». وأعلن أيضاً وزير

الدفاع الياباني أن «إعادة التوازن لا يمكن أن تتحقق من دون تعاون حلفاء الولايات المتحدة وشركائها» (Envall, 2016, p. 13)، في إشارة إلى أهمية دور الشركاء الإقليميين في تقديم الدعم للولايات المتحدة وتأكيد أهمية دور اليابان المحوري في شرق آسيا، بالإضافة إلى التصور المشترك بين اليابان والولايات المتحدة حول التهديد الصادر عن الصين وكوريا الشمالية.

كان هناك تغييرات أساسية في الموقف الأمني الياباني قامت بها حكومة اليابان للتكيف مع البيئة الأمنية ومع مطالبات الولايات المتحدة التي تبحث عن حليف موثوق به، أولها محاولات إدارة آبي في إعادة تفسير المادة 9 من الدستور، التي تمثل العقبة الأساسية أمام تطوير قدرات اليابان العسكرية؛ حيث بدأ الحزب الحاكم (LDP) في إعادة تفسير مفهوم حق الدفاع الجماعي عن النفس الذي يسمح لليابان بممارسة الحق غير المقيد في الدفاع الجماعي عن النفس.

وصدر تقرير في 2008 من اللجنة الاستشارية حول إعادة بناء الأساس القانوني للأمن، وهي هيئة استشارية تابعة لرئيس الوزراء (The Advisory Panel on Reconstruction of the Legal Basis for Security, 2008). أعلنت اللجنة أن إدارة آبي تسعى إلى أن تكون اليابان في وضع يمكنها من المساعدة في الدفاع عن حليفها الولايات المتحدة ضد ضربات الصواريخ الباليستية الموجهة ضد القوات الأمريكية أو الهجمات على سفن البحرية الأمريكية في المياه الإقليمية المحيطة باليابان واستخدام الأسلحة في عمليات السلام الدولية. واقترحت اللجنة أنه ينبغي تغيير تفسير الدستور للسماح لليابان بممارسة الحق الجماعي في الدفاع عن النفس والمشاركة في تدابير الأمن الجماعي للأمم المتحدة ولتعزيز الثقة مع الحليف الأمريكي، على الرغم من أن توصيات التقرير لم تنفذها الحكومة اللاحقة، ولكن استؤنفت الجلسة عام 2012 بعد عودة آبي رئيساً للوزراء واستكملت أعمالها في 2014، موصية بأن الحظر المفروض على الدفاع الجماعي عن النفس يجب التخلي عنه بالكامل، وبذلك نجحت إدارة شينزو آبي في إصدار تشريع أمني جديد أقره مجلس النواب، يوضح آلية ممارسة الدفاع الجماعي عن النفس في سبتمبر 2015 بعد التفاوض والاتفاق مع الأحزاب الأخرى المشكلة للحكومة الائتلافية، وتضمنت هذه الآلية نقاطاً مهمة، هي:

- يشكل الهجوم على دولة أخرى «خطراً واضحاً» على بقاء اليابان أو حقوق المواطنين اليابانيين الدستورية في الحياة والحرية والسعادة.

- لا توجد وسيلة بديلة لصد الهجوم وحماية اليابان ومواطنيها دون استخدام القوة.

- يجب أن يقتصر استخدام القوة على الحد الأدنى من الضرورة.

وفر هذا التشريع قدراً أكبر من المرونة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية للتخطيط والتدريب والعمل مع القوات الأمريكية؛ ومن ثم أكدت إعادة التفسير للولايات المتحدة أن اليابان هي في الواقع حليف موثوق به، وأعلنت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية التحديث الأول للمبادئ التوجيهية الثنائية للتعاون الدفاعي (NDPG) في أبريل 2015. كان هذا التحديث الأول بعد عشرين عاماً من إصداره ليوفر خريطة طريق جديدة للتحالف تضمن تقاسم الأعباء، مع ذلك لا يزال التحالف بين اليابان والولايات المتحدة مقيداً بسبب الدستور والقيود المالية وأن التشريع الأمني الجديد لن يسمح لقوات الدفاع الذاتي بدور قتالي في الخطوط الأمامية؛ لأن المشاركة المباشرة لقوات الدفاع الذاتي غير دستورية ما لم يكن هناك تهديد حقيقي لوجود اليابان (Chanlett-Avery, 2019, p. 8).

بينما ترى شيلا سميث أن هناك تحديات ستواجه صانعي السياسة الأمريكيين خلال العمل مع الحكومة اليابانية في السنوات المقبلة، ومنها: الانقسامات الحزبية المستمرة داخل اليابان، التي تشكل عقبة أمام التنبؤ في مستقبل التحالف، بالإضافة إلى التحديات الجديدة التي تواجه طوكيو في العلاقات الإقليمية التي تزيد من تعقيدات خيارات التحالف، ولا سيما النزاع على جزر سينكاكو/ دياويو، الذي يقدم تحدياً جديداً لردع عمل عسكري من جانب الصين ضد الجزر؛ حيث تثير مسألة النزاع حول الجزر عدة قضايا، منها: مامدى وثوق اليابان بالتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان؟ وتعالى الأصوات القومية داخل اليابان من أجل تعزيز القوة العسكرية بسبب البيئة الأمنية المتغيرة وتعزيز التحالف مع الولايات المتحدة. (Smith, 2014, p. 33)

في المقابل كان هناك تخوف ياباني وشكوك تجاه إدارة ترامب؛ حيث شكك الرئيس الأمريكي بشدة في قيمة التحالفات الأمريكية وانتقد اليابان على وجه التحديد، قائلاً: إنها فشلت في تعويض الولايات المتحدة عن الحماية. وأيضاً عندما عدلت إدارة ترامب مسارها فجأة، وواصلت المفاوضات مع كوريا الشمالية، هدأت هذه المخاوف إلى حد ما عندما اجتمع آبي وترامب وعملا على تنسيق الجهود بشأن الردود على التجارب النووية والصاروخية لكوريا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، أعاد ترامب تأكيد الجوانب المركزية للتحالف في وقت مبكر من إدارته، بما في ذلك

التأكيد على أن المادة 5 من المعاهدة الأمريكية اليابانية للتعاون والأمن المتبادل تغطي جزر سينكاكو (Chanlett-Avery, 2019, p. 4).

رابعاً - موقف الأحزاب اليابانية والرأي العام:

يعتبر الرأي العام داخل اليابان أحد أهم الانعكاسات التي تشكل وتوضح نمط الثقافة الإستراتيجية داخل المجتمع الياباني، الذي يتسم بالديمقراطية والشفافية؛ ليشكل الرأي العام دوراً مهماً لاتستطيع النخب والأحزاب السياسية تجاهله على الرغم من هيمنتها على القرار السياسي والأمني، وتحاول بدورها أن تفاوض الرأي العام على تغيير ثقافته المضادة للعسكرية من خلال تبنيها هوية أمنية جديدة؛ ومن ثم يدخل الرأي العام وتوجهات النخب السياسية في موضوع جدال يمثل حالة تفاوضية مرنة بين الطرفين، تحاول من خلاله النخب السياسية إقناع الرأي العام بتغيير موقفه والتحول نحو ثقافة إستراتيجية جديدة.

خلال فترة الحرب الباردة خلق النظام البيروقراطي في اليابان حواجز كبيرة لصناع القرار والأحزاب التي تسعى إلى إعادة تسليح اليابان؛ حيث كانت عملية صنع السياسة الأمنية تنحصر في المسؤولين المدنيين فقط، منها وزارة التجارة الدولية والصناعة، وزارة المالية، وزارة الشؤون الخارجية. في حين كان لضباط وكالة الدفاع اليابانية JDA، وقوات الدفاع الذاتي SDF، محدودية الوصول إلى عملية صنع السياسة الأمنية (Singh, 2013, p. 137)، ومع ذلك فإن الهيكل السياسي في اليابان قد تغير تدريجياً ويميل إلى اتباع نهج هرمي من أعلى إلى أسفل، أصبح أكثر مرونة ويصب في صالح النخب السياسية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها في إعادة تسليح اليابان؛ حيث تم تنفيذ بعض الإصلاحات في عام 2001، ومُنح رئيس الوزراء Kantei مزيداً من الصلاحيات في عملية صنع القرار، وألغيت العملية البيروقراطية المعقدة (Singh, 2013, p. 145).

هناك عدة أمور مهمة حصلت على الصعيد السياسي الداخلي، يمكن من خلالها المقارنة ومعرفة توجهات الأحزاب وموقف الرأي العام من سياسة الأحزاب. في انتخابات 2009 حقق الحزب الديمقراطي الياباني DPJ الفوز، وقام بتشكيل الحكومة وكانت إستراتيجية الحكومة في السياسة الخارجية بقيادة يوكيو هاتوياما تتجه نحو التقرب من الصين وتعزيز العلاقة معها، وفق مبادرة مجتمع شرق آسيا لتعزيز العلاقات الإقليمية وجعل اليابان جسراً يربط بين الصين والولايات المتحدة؛

لكون اليابان دولة تقع في آسيا وتعمل وفق مبدأ الأخوة الآسيوية، بحسب وجهة نظر الحزب الحاكم. قامت الحكومة اليابانية بإرسال وفد من 500 سياسي ومسؤول إلى الصين من أجل تعزيز العلاقة مع الحزب الشيوعي الصيني (Envall, 2016, p. 9)، لكن سرعان ما أدى هذا التقارب إلى الابتعاد التدريجي في العلاقة مع الولايات المتحدة، وسرعان ما انهارت مبادرة الحكومة اليابانية بسبب التأثيرات الأمنية في 2010 بعد التجاوزات الصينية على جزيرة سينكاكو؛ لتعود أزمة النزاع الإقليمي البحري بين الصين واليابان إلى تصدر المشهد السياسي بينهما؛ ليتسبب ذلك في خسارة الحزب الديمقراطي الياباني للانتخابات في 2012، وليعود الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى تصدر المشهد السياسي.

عاد الحزب الليبرالي الديمقراطي LDP إلى السلطة بقيادة شينزو آبي في انتخابات 2012 وبرغبة شعبية كبيرة بعد وعود أطلقها بضرورة الاستجابة السريعة للزلازل والكوارث النووية وإعادة اليابان إلى نهجها الإستراتيجي التقليدي في تعزيز «ثنائية التحالف بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية»، والوقوف ضد الصين بحزم وتنشيط الاقتصاد الياباني. هذه الأحداث السياسية تبين أن التوجه الشعبي داخل اليابان سرعان ما تخلق عن تأييد سياسة الحزب الديمقراطي (Fackler, 2012).

في انتخابات 2016، استمر الحزب الليبرالي الديمقراطي بقيادة شينزو آبي في تصدر المشهد السياسي مع حليفه حزب كوميتو؛ وذلك بحصولهما على ثلثي المقاعد في مجلس الشيوخ، ومع ذلك يبدو أن الطرفين كليهما يترددان في طرح قضايا حول المراجعة لنصوص الدستور؛ بغية تأمين الدعم الشعبي لهما الرافض لفكرة مراجعة الدستور، ومن أجل الحفاظ على الدعم الكافي لبقائهما في الحياة السياسية كان على الأطراف التأكد من عدم إثارة مثل هذه القضية الحساسة خلال الحملة الانتخابية؛ كونها قد تقلل من شعبيتهما، وتجنب شينزو آبي إثارة القضايا المتعلقة بمراجعة المادة 9 خلال حملته الانتخابية في عام 2016، وبدلاً من ذلك، ركز بشكل أكبر على القضايا الاقتصادية (Reynolds & Nobuhiro, 2016).

لا تزال هناك عقبات ورفض من جانب الأحزاب السياسية الأخرى بسبب النقاشات الدائمة والمستمرة بين الأحزاب اليابانية حول مسألة تعديل أو مراجعة المادة التاسعة من الدستور؛ حيث اعترض الحزب الاشتراكي الياباني JSP والحزب الديمقراطي الياباني DPJ، على مبادرة أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي LDP

الحاكم لتعديل الدستور، كما أن حزب كوميتو الحليف للحزب الحاكم كان بمثابة حزب معتدل دعا إلى توافق واسع بين الأحزاب السياسية، وبما يتوافق مع الرأي العام من أجل التعديل، بعد أن طالب شينزو آبي بضرورة تعديل الدستور لأنه مفروض على اليابان ولم يتم تعديله أبداً لمنحه هوية يابانية فريدة (Hasebe, 2017).

اتهم نواب معارضون آبي وحزبه الحاكم بإخفاء أجندتهم الحقيقية. احتل الحزب الشيوعي الياباني JCP المركز الرابع في الانتخابات في عام 2016 وكان يتميز أيضاً بمعارضته لتعديل المادة 9. وصرح زعيم حزب المؤتمر الشعبي، «Kazuo Shii»، أن التصويت للحزب الحاكم بقيادة آبي كان بمثابة تصويت لتدمير المادة 9 من الدستور، وأن آبي كان يحاول إنشاء دولة تحارب في الخارج من خلال الضغط من أجل التعديلات ويجب ألا يسمحوا بذلك (Reynolds & Nobuhiro, 2016). أعلن أيضاً زعيم الحزب الديمقراطي الياباني DPJ، أوكادا كاتسويا. في عام 2015، أنه يعارض بشدة اقتراح آبي بتغيير قانون قوات الدفاع الذاتي واعتبره محاولة «خطيرة» من جانب الإدارة الحالية، وأنه سيرفض إجراء مزيد من المناقشة بشأن المراجعة الدستورية (Harner, 2015).

تولى مؤخراً العضو في الحزب الليبرالي الديمقراطي يوشيهيد سوغا رئاسة الحكومة اليابانية، بدلاً من زميله في الحزب شينزو آبي الذي قدم استقالته لأسباب صحية في سبتمبر من عام 2020، وقد أثارت هذه الحادثة العديد من الردود والتساؤلات حول مستقبل السياسة اليابانية بعد استقالة آبي، الذي تميزت فترة حكمه الطويلة بالتركيز على الدبلوماسية الناجحة والسياسة الأمنية والدفاعية النشطة؛ إذ أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة أساهي شيمبون في سبتمبر 2020 أن «الدبلوماسية والأمن القومي» كانا من بين العناصر الأكثر شعبية في إرث آبي، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بما سيقدمه سوغا خلال فترة حكمه بسبب قصر المدة الزمنية، فإن هناك بعض النقاط التي يمكن من خلالها تقديم استنتاجات بخصوص مسار سياسته للفترة المقبلة؛ ومن ثم أفسيكمل نهج شينزو آبي أم لديه سياسته الخاصة به.

يتنبأ البعض أن سوغا سيستمر بنهج آبي في السياسة الخارجية، على الرغم من أنه يميل للقضايا المحلية التي تشغل المجتمع الياباني، وكونه من المحافظين القدماء، على عكس آبي الذي يعتبر من المحافظين الجدد؛ فإنه وعد باحترام النهج

السياسي الذي اتخذته آبي على الصعيد الخارجي؛ حيث كان سوغا يشغل منصب أمين عام مجلس الوزراء في عهد آبي لأكثر من سبع سنوات، وولدت حكومة سوغا من السياسات الحزبية نفسها التي دعمت آبي؛ مما يعني أنه ليس في موقع يمكنه من تحدي سياسة آبي. وفي أول خطاب سياسي ألقاه أمام البرلمان رئيساً للوزراء، أكد سوغا أنه سيتبع خط آبي في السياسة الخارجية وكرر قائمة أولويات السياسة الخارجية. بعد فترة وجيزة من توليه منصب رئيس الوزراء، أرسل سوغا الأمين العام لسكرتارية الأمن القومي اليابانية شيجيرو كيتامورا إلى الولايات المتحدة لتأكيد التزام حكومته المستمر بالتعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان. كما اختار فيتنام وإندونيسيا وجهات لزياراته الخارجية الأولى، تماماً كما فعل آبي في رئاسته الثانية للحكومة (Takahashi, 2020). وهذا يعني أن سوغا لن يغير من موقف آبي بشأن القضايا القومية؛ مثل جزر سينكاكو / دياويو المتنازع عليها مع الصين، والأراضي الشمالية المتنازع عليها مع روسيا. والنتيجة أن المتغيرات الإقليمية والوضع الأمني لليابان سيجبر سوغا على المضي بسياسة شينزو آبي السابقة.

مثل الرأي العام موقفاً مؤيداً للثقافة الإستراتيجية الراضة للنزعة العسكرية ورافضاً لموقف بعض الأحزاب الساعي للتحويل عن هذه الثقافة؛ إذ أجرت صحف مثل Yomiuri وAsahi استطلاعاً في عام 2016 يبين رأي الجمهور بشأن مراجعة المادة 9، وفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن الاستطلاع الواسع أظهر أن غالبية اليابانيين لا يريدون مراجعة المادة 9، وأفادت وكالة Asahi أن 68% من الجمهور عارضوا مراجعة المادة 9، وأن 27% فقط موافقون على مراجعتها، في حين أجرت وكالة Yomiuri استطلاعاً أكثر تفصيلاً؛ إذ لم يوافق 82% على مراجعة الفقرة الأولى من المادة 9، التي تلزم اليابان بعدم استخدام القوة في النزاعات الدولية (Asaoka & Teraoka, 2016)، وبحسب استطلاع آخر للرأي أجرته صحيفة Asahi في الفترة من آذار (مارس) إلى نيسان (أبريل) 2017، فإن 63% من المستطلعين قالوا إنهم يعارضون مراجعة المادة 9، في حين قال 29% إنهم يؤيدونها. بالنظر إلى هذا الشعور العام غير المواثي، لن يكون من السهل على الائتلاف الحاكم بناء إجماع داخل البرلمان يكون قوياً بما يكفي لتعديل المادة 9 وفقاً لاقتراح آبي، (Hasebe, 2017)، أما آخر استطلاع أجرته KYODO NEWS في 2019؛ فقد عارض أكثر من 56% من المستطلعين حملة آبي لمراجعة الدستور، في حين أعرب 32.2% عن دعمهم للمراجعة.

الخاتمة والنتائج:

تمكن الحزب الحاكم بقيادة شينزو آبي من إجراء تغييرات مهمة وجريئة في السياسة الأمنية والدفاعية لليابان بعد الحرب الباردة، وكان التغيير بمثابة انعكاس لرغبة بعض النخب السياسية المهيمنة وصناع القرار في فرض هوية أمنية جديدة؛ لتتخلى بذلك عن مبادئ يوشيدا والهوية الأمنية التقليدية، وأصبحت السياسة الدفاعية اليابانية أكثر حزمًا ومرونة نتيجة للمتغيرات الداخلية المتمثلة في النخب السياسية والمتغيرات الخارجية المتمثلة في الصعود الصيني ومطالبات الحليف الأمريكي في تشييط دور اليابان الدفاعي كحليف موثوق به، بعد أن تخلت اليابان عن بعض القيود المفروضة على استخدام القوة العسكرية، وتحديدًا القيود المفروضة على الدفاع الجماعي عن النفس. على الرغم من محاولات صناع القرار المستمرة من إجراء تغيير على المادة 9 من الدستور الذي يعتبر دعامة رئيسية للثقافة الإستراتيجية، فإن هذه المحاولات فشلت نتيجة التأثيرات الداخلية المتمثلة في الاعتراض الشديد من قبل الأحزاب السياسية الأخرى والرأي العام الداخلي؛ إذ لا يزال هناك رفض شديد بين الجمهور في تقبل الابتعاد عن مبادئ «دستور السلام». حتى مع تحرك مؤسسة الدفاع اليابانية لتصبح أكثر فعالية. نستنتج من ذلك أن الثقافة الإستراتيجية المسالمة مازالت تهيمن على باقي الثقافات الفرعية للمجتمع الياباني المتمثلة في الجمهور العام والأحزاب المعارضة، وأن الثقافة الإستراتيجية وقفت بالضد من الهوية الأمنية الجديدة التي شكلها الحزب الحاكم ومازالت تؤثر على السياسة الأمنية والدفاعية، لكن في المقابل أبدت الثقافة الإستراتيجية بعض المرونة تجاه الهوية الأمنية الجديدة بسبب الهيمنة التي فرضتها أجندة الحزب الحاكم ونتيجة التهديدات الخارجية؛ ومن ثم فإن طبيعة العلاقة بين الثقافة الإستراتيجية والتغيير في السياسة الأمنية والدفاعية تعتبر علاقة جدلية على الرغم من ارتباط كل منهما بالآخر نتيجة العوامل الداخلية والخارجية، وإن الثقافة الإستراتيجية لليابان لم تتأثر حتى الآن بالهوية الأمنية الجديدة، ولكن يمكن التنبؤ، وفق المعطيات الحالية، بأنه في المستقبل المنظور يمكن أن تصبح الثقافة الإستراتيجية المهيمنة أقل تماسكاً إذا ماتعرضت اليابان لتهديد مباشر أكثر خطورة يمس أمنها القومي بشكل مباشر؛ نتيجة إجراءات محتملة، قد تكون أكثر عدوانية من قبل الصين أو كوريا الشمالية، وهذا مايشكل صدمة جديدة للثقافة الإستراتيجية اليابانية.

المراجع:

- Asaoka, M., & Teraoka, A. (2016). *Japanese public opinion on constitutional Revision in 2016*. Council on Foreign Relations. Retrieved 2020, from <https://www.cfr.org/blog/japanese-public-opinion-constitutional-revision-2016>
- BBCNEWS. (2013, December 26). *Japan PM Shinzo Abe visits Yasukuni WW2 shrine*. Retrieved from <https://www.bbc.com/news/world-asia-25517205>
- Bloomfield, A. (2012). Time to move on: Reconceptualizing the Strategic Culture Debate. *Contemporary Security Policy*, 437-461.
- Chanlett-Avery, E. (2019). *The U.S.-Japan Alliance*. Congressional Research Service.
- Cross, M. (2013). Rethinking epistemic communities twenty years later. *Review of International Studies*, 39(1), 137-160.
- DUCHÂTEL, M., & al., e. (2015). *Trends in East Asian Security*. Retrieved from SIPRI Yearbook 2015: <https://www.sipri.org/sites/default/files/SIPRIYB15c07sII.pdf>
- Envall, D. (2016, November). Japan's 'Pivot' Perspective: Reassurance, Restructuring, and the Rebalance. *Security Challenges*, 12(3), pp. 5-19.
- Fackler, M. (2012). Japan election returns power to Old Guard. *The NEW York Times*. Retrieved 2020, from <https://www.nytimes.com/2012/12/17/world/asia/conservative-liberal-democratic-party-nearing-a-return-to-power-in-japan.html>
- Gady, F. (2016, August 02). *Japan's Defense White Paper highlights growing threat from China*. Retrieved from The Diplomat: <https://thediplomat.com/2016/08/japans-defense-white-paper-highlights-growing-threat-from-china/>
- Gray, C. (1986). *Nuclear strategy and national style*. Hamilton Press.
- Gray, C. (1999b). *Modern Strategy*. Oxford University Press.
- Green, M. (2016, September). The Legacy of Obama's "Pivot" to Asia. *Foreign Policy Journal*. Retrieved from <https://foreignpolicy.com/2016/09/03/the-legacy-of-obamas-pivot-to-asia/>
- Harner, S. (2015). *Abe's last ditch plan for constitutional revision to meet Firm DPJ Opposition*. Retrieved from FORBES: <https://www.forbes.com/sites/stephenharner/2015/02/11/abes-new-plan-for-constitutional-revision-to-meet-firm-dpj-opposition/?sh=68bd8db33387>
- Hasebe, Y. (2017, May 18). *The end of Japan's pacifist constitution? Against welcoming an unknown angel*. Retrieved from ConstitutionNet : <https://constitutionnet.org/news/end-japans-pacifist-constitution-against-welcoming-unknown-angel>

- Hinton, p. (2020, October 06). Strategic culture in defiance of a structural world order. *The RUSI Journal*.
- Izumikawa, Y. (2011). North Korea Problems and US–Japan Relations: A View from Japan. In Y. Tatsumi (Ed.), *North Korea Challenge for the US–Japan Alliance* (pp. 1-116). Washington, DC: Stimson Center.
- Japan Ministry of Defence. (2007). *The Defense Agency's transition to the Ministry of Defense*. Retrieved 11 2020, from <https://www.mod.go.jp/e/jdf/no04/special.html>
- Japanese Ministry of Defence. (2013, December). *National Defense Program Guidelines for FY 2014 and beyond*. Retrieved from https://www.mod.go.jp/j/approach/agenda/guideline/2014/pdf/20131217_e2.pdf
- Japan Ministry of Defence. (2014). *Japan's Security and Defence policy*. Retrieved from chapter2, Organizations Responsible for Japan's Security and Defense: https://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/pdf/2014/DOJ2014_2-2-1_web_1031.pdf
- Japan Ministry of Defence. (2014). *Japan's security and defense policy*. Retrieved from Chapter 3, National Security Strategy: https://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/pdf/2014/DOJ2014_2-3-1_web_1031.pdf
- Japanese Ministry of Defense. (2016). *Defense of Japan 2016*. Retrieved from https://www.mod.go.jp/e/publ/w_paper/pdf/2016/DOJ2016_1-2-2_web.pdf
- Johnston, A. (1995, Spring). Thinking about strategic culture. *International Security*, 19(4), 32-64.
- Lies, E. (2007, January 9). *REUTERS*. Retrieved 2020, from Japan's defense agency upgraded to ministry: <https://www.reuters.com/article/us-japan-defence-idUST20364020070109>
- Meyer, C. (2011, September). The Purpose and Pitfalls of Constructivist Forecasting: Insights from Strategic Culture Research for the European Union's Evolution as a Military Power. *International Studies Quarterly*, 55(3), 677.
- National Institute for Defense Studies. (2013). *NIDS China Security Report 2013*. Tokyo: National Institute for Defense Studies.
- Oros, A. (2014). *Japan's Strategic Culture: Security Identity in a Fourth Modern Incarnation*, 35(2), pp. 227-248.
- Reynolds, I., & Nobuhiro, E. (2016, July 11). *Shinzo Abe close to super majority as Japanese back Abenomics*. Retrieved from The Australian Financial Review: <https://www.afr.com/world/asia/sinzo-abe-close-to-super-majority-as-japanese-back-abenomics-20160711-gq2v8o>

- Sakaki, A. (2015). *Japan's security policy: A Shift in direction under Abe?* Berlin: SWP Research Paper.
- Schreer, B. (2015, jan 29). Japan's 'record' defence budget request. *The strategist*. Retrieved 2020, from <https://www.aspistrategist.org.au/japans-record-defence-budget-request/>
- Singh, B. (2013). *Japan's security identity: From a peace state to an international state*. Routledge: Abingdon.
- Smith, S. (2014, July). *Japan's New Politics and the U.S.-Japan Alliance*. The Council on Foreign Relations.
- Snyder, J. (1977). *The soviet strategic culture: Implications for limited nuclear options*. RAND Corporation.
- Takahashi, T. (2020). *Can Suga lead on Japanese foreign policy?* East Asia Forum. Retrieved 2021, from <https://www.eastasiaforum.org/2020/11/22/can-suga-lead-on-japanese-foreign-policy/>
- The Advisory Panel on Reconstruction of the Legal Basis for Security. (2008). *Report of the advisory panel on reconstruction of the legal basis for security*. Government of Japan. Retrieved from <https://www.kantei.go.jp/jp/singi/anzenhosyou/report.pdf>
- The Guardian. (2014, December 10). *Abe defends Japan's secrets law that could jail whistleblowers for 10 years*. Retrieved 2020, from <https://www.theguardian.com/world/2014/dec/10/japan-state-secrets-law-security-dissent>
- Tsuruoka, M. (2019, September 5). *Making sense of Japan's approach to Russia*. The Diplomat. Retrieved 2021, from <https://thediplomat.com/2019/09/making-sense-of-japans-approach-to-russia/>
- Withitwinyuchon, N. (2016, March). Japan's New Defense Policy: Identity Change or Strategic. *International Journal of Social Science & Humanity*, 6(3).

قدم في: ديسمبر 2019

أجيز في: فبراير 2021

